الذهب المذاب في مذاهب النحاة ودقة الإعراب
للشيخ يوسف بن حمزة الكوراني

دراسة وصفية نقدية
القسم الأول

إعداد الدكتور ناصر إبراهيم النعيمي *

المخلص:

يتناول هذا البحث دراسة أحدث كتاب اختص بالخلاف النحوي وهو كتاب" الذهب المذاب في مذاهب النحاة ودقة الإعراب" ليوسف بن حمزة الكوراني المتوفى في القرن الثاني عشر، دراسة وصفية نقدية متضمنة: التعريف بالمؤلف، ووصفاً لكتابه، والمسائل الواردة فيه، وكيفية ترتيبها، إضافة إلى منهج عرض المسألة الواحدة، والشواهد التي وردت فيها. وتعرض البحث أيضا إلى المذهب النحوي للمؤلف، والخصائص العامة لمجمل هذا الكتاب؛ لبيان ماله وما عليه بالنسبة لموضوع الخلاف النحوي.

وأظهر البحث أنَّ كتاب الذهب المذاب كان موجهاً فعلاً للمبتدئين – كما ورد على لسان الكوراني في مقدمة كتابه–، وهذا الأمر كان واضحاً

*- محاضر في جامعة البلقاء التطبيقية كلية أصول الدين الجامعية.

من اقتضاب المسائل واختصارها، وهو يفي بالغرض المنشود من التأليف.

حظي الخلاف النحوي باهتمام وعناية العلماء والنُّحاة قديماً وحديثاً، وأخذ العلماء بدراسته وتحليله وتفسيره، فلا تكادُ تجدُ باباً من أبواب النّحو إلاّ وتجاذبه الخلاف المعهود بين البصريين والكوفيين أو بين النّحاة كافة، فنال الخلافُ النّحوي نصيباً وافراً من الدراسات المتخصصة منها ما وصل إلينا [1]، ومنها ما لم يصل بعد [2].

---

[1]- المصنّفات التي وقع عليها المحقّقون-على مبلغ علمي- والتي تخصّصت بالخلاف النحوي، وهي:

١- الإنصافُ في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لأبي البركات الانباري ت (٥٧٧هـ).

٢- مسائل خلافية في النحو، لأبي البقاء العكبري ، ت (٦١٦هـ) .

٣-التبيين عن مذاهب النحويين: البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري، ت (٦١٦هـ).

٤- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف بن أحمد الزُّبيدي، ت (٨٠١هـ).

٥- الذّهب المذاب في مذاهب النحاة ودقة الإعراب، ليوسف بن حمزة الإلياسي الكوراني، ت (في القرن الثاني عشر) .

[2]- ومن هذه المصنّفات:

١-المسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون، لابن كيسان، ت٣٢٠هـ، انظر: أنباه الرواة ٣/٥٧، وذكر في بغية الوعاة باسم "ما اختلف فيه البصريون والكوفيّون".

٢-المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين،لأبي جعفر النّحاس ت ٣٣٨ هـ،انظر:أنباه الرواة١/١٤١،والبغية١٧٥، ذكر باسم المبهج المبتهج في اختلاف البصريين والكوفيين.

وتحاول هذه الدراسة رصد جهود هذا المورد الجديد المتخصص في مجال الدرس الخلافي النحوي، وبيان ماله وما عليه.

أولاً: التعريف بالمؤلف:

هو يوسف بن حمزة الإلياسي الكوراني الكردي الشهرزوري وهو من علماء القرن الثاني عشر- كما ذهب الدكتور حمدي الجبالي[1]- ولمّا تعرف سنة وفاته؛ لقلّت الموروث، بل لانعدام الموروث اللغوي الذي يكشف لنا هذه الناحية من حياته.

ثانياً :وصف الكتاب:

استهلَّ المؤلف كتابه بمقدمة طويلة عُنيَ فيها بما يأتي:

١- الخلاف بين النحويين، لعلي بن عيسى الرّماني، ت٣٨٤هـ، انظر: أنباه الرواة٢/٢٩٥، وبغية الوعاة١/٣٥٢، ذكر باس اختلاف النحويين.

٢- كفاية المتعلّمين في اختلاف النحويين، لأحمد بن فارس، ت ٣٩٥ هـ، انظر: معجم الأدباء٤/٨٤، وبغية الوعاة١/٣٥٢ ذكر باسم اختلاف النحاة، وكشف الظنون١/٣٣.

٣- مسائل الخلاف في النحو، لابن الفرس، ت ٥٩٨هـ، انظر: كشف الظنون ٢/١٦٩، وبغية الوعاة ٢/١١٦، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة١٣١ ذكر باسم "المسائل التي اختلف فيها النحويون من أهل البصرة والكوفة".

[1]- انظر تفاصيل هذا الجانب في كتاب الذهب المذاب ص٦-٨.

١- ترجم المؤلف لنفسه، فذكر: اسمه، ونسبه وشهرته، كما ذكر شيوخه الّذين تتلمذ عليهم.

٢- بيّن الكوراني المهمة التي ابتغاها من وراء تأليف هذا الكتاب، فقال: "وبالجملة أنّه لمّا فرغ عن بعض ما صنعه للرِّجال، أراد أن يعمل أثراً للمبتدئين المُنخرطين في سلك الصِّبيان والأطفال، مما أخذه ولقطه من كتب النحو، وأفواه المشايخ والرِّجال، من وجوه التّركيب ودقة الإعراب، والّذي يليق أن يُرْقَم بالكبريت الأحمر والذهب المذاب"[١].

٣- تحدّث الكوراني عن الظّرف وأقسامه، واختلاف العلماء فيه، وعلّل ذلك بقوله: " ولمّا كثُرَ في ألسِنَةِ المُعْربينَ ذِكرُ الظرّوف، من ظرف الزّمان والمكان، والظّرف الحقيقي والمجازي، (واللّغو والمُستقِرّ) اقتضى ذلك أن تُذكَر أولاً بيان ذلك" [٢] .

٤- قام المؤلف بإعراب ما سمّاهُ بالترضية للإسناد، والتّعوذ، ثمَّ مقدمة موجزة عن العوامل فقال:

"رضي الله عنكم، أعوذ بالله من الشّيطان الرجيم، بسم الله الرّحمن الرّحيم، الحمدُ لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على سيدنا محمدٍ وآله وصحبه أجمعين أمّا بعد: فإنَّ العوامل في النّحو على ما ألّفه الشيخ الإمام عبد القاهر بن عبد الرُحمن الجُرجاني- رحمةُ الله عليه- مائة، وهي تنقسم على قسمين: لفظيّة ومعنويّة: فاللفظية منها تنقسم إلى قسمين:

---

[١]- مقدّمة الذّهب المذاب ٢٦.

[٢]- المصدر السابق ٢٧.

سماعيّة وقياسيّة، فالسّماعية منها: وأحد وتسعون عاملاً، والقياسيّة منها سبعة عوامل، والمعنوية منها عددان، فالجُملةُ مائةُ عاملٍ، والسمّاعية منها تتنوّع على ثلاثة عشر نوعاً "[1].

وقد وضّح علّة إعرابه للترضية والتّعوذ فقال : "أردتُ أن أتعرَّض لإعرابها- أي الترضية والتعوذ- تكميلاً للفائدة، والتمسك بقوله تعالى ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللّه ﴾[2] ولأنَّ الأمر فيه للاستحباب"[3].

ثالثاً : مسائل الكتاب:

الكتاب يضمُّ (١١٩) تسع عشرة مسألة ومائة مسألة من مسائل الخلاف، مبتدئاً بمسألة اشتقاق الاسم ومنتهياً بمسألة مدّ المقصور في ضرورة الشّعر، وهذه المسائل التي تضمنها الكتاب هي نفسها الواردة في كتاب الإنصاف ما عدا واحدة، وهي المسألة الخامسة عشرة بعد المائة "تقديم الفاعل على الفعل"، فلم ترد في الإنصاف، وأغفل الكوراني ذكر ثلاث مسائل وردت في الإنصاف وهي :

- المسألة الثالثة والسبعون القول في علة إعراب الفعل المضارع.
- المسألة السابعة عشرة بعد المائة وزن إنسان وأصل اشتقاقه.
- المسألة الثامنة عشرة بعد المائة : وزن أشياء.

---

[1]- المصدر السابق ص ٣٥.
[2]- سورة النحل آية ٩٨.
[3]- مقدمة الذهب المذاب ٣٥.

وعليه، فمجموع المسائل التي اشترك فيها الكتابان ثمان عشرة مسألة ومائة مسألة، فالكوراني في صنيعه هذا يعمل على تلخيص مسائل الإنصاف – سيد كتب الخلاف بلا منازع – تلخيصاً مكثّفاً، وإعادة عرضها؛ فهو يعيد ويكرِّر جميع مسائل الإنصاف إلا ثلاثاً منها، ولكن بعد أن يكشط ويختزل أطراف المسائل، ويضيف مسألة واحدة، "تقديم الفاعل على الفعل".

ورُبَّ سائلٍ يسأل: ما الغاية من هذا المسلك – مسلك اختصار مسائل الإنصاف؟.

ولعلَّ السبب يعود إلى توافر هذه المسائل، وشهرتها بين الدّارسين، فعُدِلَ عن الاستقصاء والتطويل، وترك كتاب الإنصاف ليكونَ المصدر الأساسي لمن يريد التَّوسع، أو الاستقصاء، أو أنَّ الكوراني أحسَّ بأنه لن يأتي بأكثر مما جاء به صاحب الإنصاف، فلجأ إلى الإختصار والإيجاز لأمرين، هما:

الأول: حتى لا يكون مكرّراً لما جاء في الإنصاف، يقول الكوراني : "واقتصرت في ذلك البيان –أي كتابه– على ما ذكره الفريقان من رُؤوس المسائل، تاركاً لما أورده على مطالبهم من وجه الدّلائل، طلباً للاختصار واعتماداً على أنَّ الاشتهار قد يُغني عن الالتفات والاعتبار، إغناء الصّباح عن المصباح في مقدّمة النّهار" [1].

الثاني: التخفيف على الدّارسين، وذلك استجابة لمتطلبات العمل الوظيفي، الذي يقوم به المؤلّف، إذ يدفعه أسلوب عمله إلى هذا الشيء تلبية لحاجة الناشئة والمتعلّمين المبتدئين الذين قدَّم لهم هذا الكتاب.

---

[1]- المصدر السابق ٩٤.

يقول الكوراني:

"إنَّه لما فرغ من بعض ما صنفه للرِّجال، أراد أن يعمل أثراً للمبتدئن المنخرطين في سلك الصبيان والأطفال، ممّا أخذه ولقطه من كُتُبِ النّحو وأفواه المشايخ والرِّجال" [1].

رابعاً : عرض المسائل:

جاءت مسائل الكتاب موجزة كثيراً، إلى حدِّ الإخلال أحياناً؛ إذ مال الكوراني إلى التعميم في المذهب الواحد، وابتعد عن التّفصيل، وأغفل أدلة المتخاصمين، والأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها على سبيل المثال:

أ- جاء في المسألة الثالثة والأربعين: "اختلف النحويون في العامل في المستثنى النصب، فذهب بعضهم إلى أن العامل "إلا" لنيابتها عن الفعل، والبصريون إلى أن العامل فيه هو الفعل، أو معنى الفعل بتوسط "إلا" [2]، فالكوراني هنا يكتفي بذكر رأيين فقط في المسألة دون أن يشير إلى صاحب الرأي الأول، - وهو رأي الكوفيين- في حين نجد أبا البركات يذكر أربعة آراء منفصلة في المسألة ذاتها، موقف النحاة الذين خرجوا عن أهل مذهبهم [3].

ب- وفي المسألة الثالثة اقتصر الكوراني على رأي واحد للكوفيين، وعلى رأي للبصريين دون الالتفات إلى آراء النّحاة المخالفين

---

[1]- المصدر السابق ٩٤.

[2]- المصدر السابق ١٢١.

[3]- انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة رقم ٣٤.

لمذهبهم، أو المؤيدين لمذهب غيرهم، فقال:"والكوفيون إلى أنَّ الألف والواو، والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة، والضّمة، والكسرة في أنّها إعراب، والبصريون إلى أنّها حروف إعراب"[1]، وبالنظر إلى هذه المسألة في كتاب الإنصاف نجد أنّ أبا البركات كان حريصاً على نسبة الآراء لأصحابها، والتدقيق في الآراء وعدم الاكتفاء بالتعميم.

يقول ابن الأنباري:

"ذهب الكوفيون إلى أنّ الألف، والواو، والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمّة، والكسرة في أنّها إعراب، وإليه ذهب أبو علي قطرب بن المستنير، وزعم قومٌ أنّه مذهب سيبويه، وليس بصحيح، وذهب البصريون إلى أنّها حروف إعراب، وذهب أبو الحسن الأخفش، وأبو العباس المبرد، وأبو عثمان المازني إلى أنّها ليست بإعراب، ولا حروف إعراب، ولكنّها تدلّ على الإعراب، وذهب أبو عمر الجرْمي إلى أنّ انقلابها هو الإعراب، وحكى عن أبي إسحاق الزّجاج أن التثنية والجمع مبينان، وهو خلاف الإجماع "[2].

ج - ومن صور ذلك التّعميم، ما جاء في المسالة الحادية والثلاثين:" والكوفيون إلى أنّه يجوزُ العطف على موضع اسم إنَّ، ومحلّهِ قبلَ الخبر، والبصريون على انّه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر" [3]، فالاختصار والاقتضاب في الآراء واضح في المسألة كما

---

[1]- الذّهب المذاب ٩٩.

[2]- الإنصاف في مسائل الخلاف، المسالة رقم ٣ .

[3]- الذهب المذاب ١١٤.

ترى، وهي مفصّلة في كتاب الإنصاف: "وذهب الكوفيون غلى أنّه يجوز العطف على موضع (إنّ) قبل تمام الخبر، واختلفوا بعد ذلك ؛ فذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي إلى أنّه يجوز ذلك على كلّ حال، سواء كان يظهر فيه عمل إنّ أو لم يظهر، وذلك نحو قولك: "إنّ زيداً وعمرٌ قائمان"، "وإنّك وبكرٌ منطلقان"، وذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّآء إلى أنّه لا يجوز ذلك إلاّ فيما لم يظهر فيه عملُ إنّ، وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كلّ حال" [1].

والواقع إنّ الإيجاز والتعميم سمتان بارزتان في مسلك الكوراني؛ فهو يميل إلى الاكتفاء بالرأي المشهور عند أصحاب المذهب الواحد غالباً، دون التوسع أو تتبع الآراء، وإبراز الشواهد[2]، فقال بهذا الخصوص: "واقتصرتُ في ذلك البيان على ما ذكره الفريقان - الكوفيون والبصريون- من رُؤوس المسائل، تاركاً لِمَا أورداهُ على مطالبهم من وجوه الدّلائل، طلباً لاختصار، واعتماداً على أنّ الاستشهار قد يُغني عن الالتفاتِ والاعتبار" [3].

---

[1]- الإنصاف في مسائل الخلاف،١/١٨٥-١٨٦.

[2]- لمزيد من الأمثلة في هذا الإطار انظر المسائل الآتية، وقارنها مع مسائل كتاب الإنصاف: م ١٥-٢٢، ١٧-٢٥، م ٢٣-٣١، ٢٩-٢٧، ٣٤-٤٣، م٣٦-٤٥، م ٤٥-٥٤، م ٥٢-٦١، م ٦٤-٧٤، م ٨٦-٩٥، م ١٠٩-١١٩، م٨١-٩٠.

[3]- الذهب المذاب، ص٩٤.

وربما يرجع ذلك الاقتضاب إلى أنّه أراد التيسير، والتّسهيل قدر المستطاع على التّلاميذ؛ حتّى يستوعبوها ويتمثّلوها جيّداً، ومن هنا فإنّ طبيعة الفئة التّي توجّه إليها في كتابه هذا، أملت عليه طريقته في عرض مسائل الخلاف على هذا النّحو.

خامساً: شرح المسائل:

التزم الكوراني الصمت في معظم مسائله دون أن يُدلي برأيه، إلاّ في مسألتين : المسألة الثانية (إعراب الأسماء الستة)، حيث أيّد الكوفيين في أن الاسماء الستة معربة من مكانين، أي بإعرابين: بالحركة والحرف الملفوظين[1]، والمسألة الأخرى وهي المسألة العاشرة: "وزن سيّد وميّت" فقد أيّد فيها البصريين الذين يرون أن وزن (سيّد وميّت) هو "فيعل"[2].

فهو بذلك جنّب نفسه، وقرّاءه عناء الشرح، والتحليل والمناقشة، وربما يعود ذلك إلى أن الغاية المنشودة من تأليفه، هي التي حدّدت طريقة التعامل مع المسائل الخلافيّة كما ذكرنا سابقا، فقد توجّه إلى فئة الطلبة المبتدئين مما دفعه إلى الاكتفاء بذكر المسائل مجردة من الحجاج والتحليل والمناقشة؛ ليسهل على الطالب حفظها والعلم بها، لذلك كان موقف الكوراني سلبيّاً ، فلا يتدخل في المسألة، وإنّما يكتفي بمجرّد طرح المسألة الخلافية، والوقوف منها موقفاً محايداً.

---

[1]- انظر: المصدر السابق ص ٩٦-٩٧.

[2]- انظر: المصدر السابق ص ١٠٣.